A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/45/L.81
7 December 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والاربعون

اللجنة الثانية

البند ٧٩ (ج) من جدول الاعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا

تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/45/L.57

بيان مقدم من الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة

أولا - الطلبات الواردة في مشروع القرار

١ - بموجب أحكام الفقرات ١ و ٩ و ١٢ و ١٣ من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.2/45/L.57 ، ستقوم الجمعية العامة بما يلي :

(أ) تؤيد إعلان باريس وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا ، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا (الفقرة ١ من المنطوق) ؛

(ب) تقرر تعزيز البرنامج الخاص لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المعني بأقل البلدان نموا وتزويد ذلك البرنامج بالموارد الكافية زيادة على مستوى الموارد الموجودة لديه ، لتمكين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من تنفيذ ولايته على نحو فعال فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات في الوقت المناسب ، وتوفير خدمات الامانة المحددة في تقرير الامين العام[١] (الفقرة ٩ من المنطوق) ؛

(ج) تطلب إلى الامين العام ، وفقا للفقرة ١٤٢ من برنامج العمل ، أن يكفل التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع الاجهزة والمؤسسات والهيئات في منظومة الامم المتحدة لتنفيذ ومتابعة برنامج العمل ، بالتعاون الوثيق مع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وأمانات اللجان الاقليمية والوكالات الرائدة لمجموعات المعونة (الفقرة ١٣ من المنطوق) ؛

(د) تطلب إلى الامين العام ، واضعة في اعتبارها الدور الذي يؤديه المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في جهاز الامم المتحدة الإنمائي وولايته فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل ، أن يقوم بتزويد مكتبه بما يلزم من تسهيلات ودعم من أجل الانشطة المتصلة بأقل البلدان نموا (الفقرة ١٣ من المنطوق) .

ثانيا - معلومات أساسية

برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات

٣ - يرد استعراض تفصيلي لاحكام برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات من تقرير الامين العام عن نتائج المؤتمر . ويمثل برنامج العمل بيانا شاملا للاستراتيجية والسياسة بهدف تنمية أقل البلدان نموا تنمية قابلة للإدامة . ومن الجوانب الاساسية الجديرة بالذكر في الإقرار في هذا الصدد ، بأن التنمية التي تركز على رفاه الإنسان هي أوسع نطاقا وأكثر تعقيدا من متوالية النمو الخطية ، إلا أنه ليس من الممكن تحقيق أي من أهداف البرنامج الاخرى دون النمو الاقتصادي . وثمة خصائص جديدة أخرى جديرة بالذكر لبرنامج العمل تشمل المبدأ الاساسي القاضي بأن تكون التعهدات قابلة للقياس وواضحة ويمكن رصدها ؛ ومن شأن وضع إطار السياسة العامة في

مجال الاقتصاد الكلي أن يوفر الأساس لتحول هيكلي لاقتصادات أقل البلدان نموا ؛ واتباع نهج جديد واقعي أكثر فيما يتعلق بالموارد الخارجية ، بما في ذلك توفير مجموعة من الخيارات للمساعدة الإنمائية الخارجية ؛ والمعالجة الشاملة للديون الخارجية لأقل البلدان نموا ؛ والحاجة إلى ترتيبات معززة وفعلية للقيام بالتنفيذ والمتابعة والرصد .

٣ - ويمثل الإقرار بفعالية أعمال المتابعة والرصد كأداة للتنفيذ الناجح لبرنامج العمل ، إحدى الخصائص ذات الاهمية الكبرى . ويجب أن تسمح الآليات ذات الصلة المتبعة برصد التقدم المحرز في استيفاء التعهدات التي التزمت بها أقل البلدان نموا والشركاء في التنمية ، ويجب أن تضمن عدم إهمال الإطار العالمي في عملية التخطيط واتخاذ الإجراءات على الصعيد الوطني ، وأن يسمح بمرونة التجاوب مع التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية كما يجب أن يضمن الدور النشيط والثابت الذي تقوم به جميع الاطراف .

ألف - أحكام لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات ومتابعته ورصده واستعراضه

٤ - وافق المؤتمر على آلية ثلاثية المستويات تشمل أعمال المتابعة الوطنية والاقليمية والعالمية لرصد التنفيذ الفعلي لبرنامج العمل ، كما يرد في الفرع الرابع منه . وثمة تفاهم عام يشكل أساس أحكام البرنامج وهو أن فعالية تنفيذه قد تتحقق أو لا تتحقق على أساس فعالية آلية المتابعة على كل مستوى من هذه المستويات . والمطلوب من هذه الآليات ، التي تعتبر مكملة ومتداعمة ، هو مواصلة التركيز على الحالات والأولويات الوطنية ، وضمان التجاوب مع الظروف الخارجية المتقلبة وتوفير ما يلزم لتقاسم الخبرات الوطنية كأساس لتدعيم وترسيخ الشراكة الإنمائية . وبغية أن تتحقق هذه الآليات بالكامل ، وافقت جميع الأطراف المشتركة في المؤتمر على أن استعراض ورصد الآليات القائمة بحاجة إلى ما يكفي من الدعم والتكملة وأنه يجب إقامة الروابط المناسبة بين مختلف المستويات .

١ - أعمال المتابعة على الصعيد الوطني

٥ - يتمثل لب المسؤوليات على الصعيد الوطني ، التي تتصدر حكومات أقل البلدان نموا تحملها ، في إجراء عملية استعراض قطري أكثر اتساقا ودعما ، ويجب استمرارها "بوصفها الوسيلة الرئيسية للحوار المتعلق بالسياسة ولتنسيق جهود المعونة التي

يبذلها الشركاء في التنمية في البرامج الإنمائية لأقل البلدان نموا ، وكذلك لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذها . وستظل اجتماعات المائدة المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأفرقة الاستشارية للبنك الدولي تشكل العمود الفقري لهذه العملية لترجمة مبادئ والتزامات برنامج العمل إلى تدابير عملية على الصعيد الوطني" . ويتوخى برنامج العمل أن تقوم اجتماعات الاستعراض القطرية "بمناقشة ورقات أطر السياسة العامة والخطط الوطنية ، واتباع نهج شامل للتدفقات المالية اللازمة بالنظر لأمور في جملتها ديون أقل البلدان نموا المعنية والحاجة الممكنة إلى تخفيض الديون وخدمة الديون" ، وأن "تعقد اجتماعات الاستعراض القطرية كل سنة أو سنتين" ويتم "دعمها بما يكفي من ترتيبات المتابعة ، بما في ذلك المشاورات القطاعية وغير ذلك في المشاورات المخصصة" .

٦ - وبينما تتطلب هذه العملية اتخاذ إجراءات محددة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ، فإن برنامج العمل يدعو أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى المشاركة في العملية المدعمة للاجتماعات القطرية فيما يتعلق بمسؤولياتها عن إجراء عملية الاستعراض العالمية وعن ضمان الروابط اللازمة في المتابعة على مختلف المستويات .

٢ - أعمال المتابعة على المستوى الاقليمي

٧ - يتوخى برنامج العمل ولاية محددة جديدة للجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة ضمن مجالات اختصاصاتها لرصد التقدم المحرز في التعاون الاقتصادي بين أقل البلدان نموا وغير ذلك من البلدان النامية ، ولا سيما البلدان الواقعة في المنطقة ذاتها ، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الاونكتاد . ويدعو البرنامج اللجان إلى تنظيم مجموعة من الاجتماعات بصورة منظمة ، يفضل عقدها كل سنتين مع جميع البلدان المعنية ، "بغية تحسين وتدعيم ترتيبات التعاون القائمة على المستوى الاقليمي ودون الاقليمي" . ويدعو البرنامج أيضا اللجان الاقليمية إلى ضمان أن تكون احتياجات ومشاكل أقل البلدان نموا موضوعا يتم التطرق إليه كجزء من أعمالها الجارية وأن يساهم ، بهذا النحو ، في عملية المتابعة . ويطلب من الاونكتاد توفير الدعم للعملية على الصعيد الاقليمي .

٣ - أعمال المتابعة على الصعيد العالمي

٨ - سوف يكون الانكتاد ، بالتعاون مع المنظمات الاخرى المعنية وأجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة ، مركز التنسيق لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل وأعمال المتابعة على الصعيد العالمي . وكما ورد أعلاه ، فهو يساعد أيضا في تقديم الدعم

على المستوى الاقليمي وفي إقامة الروابط اللازمة بين المستويين الوطني والعالمي . وسوف تستعرض كل دورة يعقدها مجلس التجارة والتنمية التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل . وسوف يجري فريق الاونكتاد الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا استعراضا في منتصف المدة لحالة أقل البلدان نموا ويقدم تقريرا إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل وسينظر في اتخاذ تدابير جديدة حسب الاقتضاء .

٤ - الترتيبات الشاملة للتنسيق داخل منظومة الامم المتحدة

٩ - يطلب برنامج العمل إلى الامين العام للامم المتحدة أن يقوم ، بالتعاون الوثيق مع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، والامين العام للاونكتاد والامناء التنفيذيين للجان الاقليمية والوكالات الرائدة لمجموعات المعونة ، بضمان أن تتم على صعيد الامانات ، كامل التعبئة والتنسيق لجميع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة بهدف تنفيذ أعمال المتابعة لبرنامج العمل ولإقامة أو تدعيم مراكز تنسيق أقل البلدان نموا في كل وكالة من وكالات الامم المتحدة لضمان اشتراكها في تنفيذ برنامج العمل طيلة التسعينات .

١٠ - وسيواصل المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بأقل البلدان نموا ، لاسيما في تنسيق وتعبئة أنشطة مؤسسات المنظومة في تنفيذ برنامج العمل في التسعينات ، بالتعاون الوثيق مع الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة ، والامناء التنفيذيين للجان الاقليمية والوكالات الرائدة لمجموعات المعونة ، وسيواصل إقامة الاتصالات مع المنسقين المقيمين في أقل البلدان نموا ، وسيقدم لهم مبادئ توجيهية فيما يتعلق بالترتيبات للتعاون على نطاق المنظومة على الصعيد القطري . وسيكفل المدير العام أيضا ، داخل الامم المتحدة ، الترابط والتنسيق والادارة الفعالة لانشطة كيانات أمانة الامم المتحدة فيما يتعلق ببرنامج العمل في التسعينات .

١١ - وينوي المدير العام أن يقوم ، بالنيابة عن الامين العام ، وبالتعاون الوثيق مع الامين العام للاونكتاد ، بالتوعية بأهمية تنفيذ إعلان باريس وبرنامج العمل ، وتعبئة الدعم لهما ، لاسيما في سياق بلوغ الارقام المستهدفة من الموارد المحددة فيهما . وسينظم المدير العام ، بالتشاور مع أمين عام الاونكتاد وغيره من مؤسسات منظومة الامم المتحدة المعنية ، ما يلزم من اجتماعات مشتركة بين الوكالات لكفالة تنفيذ إعلان باريس وبرنامج العمل تنفيذا مترابطا منسقا . وسيتابع مكتب المدير

العام عن كثب الانشطة التي يضطلع بها على المعيدين الاقليمي والقطري لكفالة التنسيق الشامل للبرامج على نطاق المنظومة .

ثالثا - التعديلات اللازمة في برنامج العمل المعتمد

١٢ - اذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/C.2/45/L.57 ، فإن برنامج العمل المعتمد للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ سيُعدّل على النحو المبين أدناه :

الباب ٥ ألف - مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

١٣ - ستُنقح المسؤوليات المتصلة بالمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والواردة تحت الباب ٥ ألف من الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ وذلك على النحو التالي :

الباب ٥ ألف - مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

ألف - القضايا الاقتصادية والاجتماعية العالمية

يستعاض عن الفقرة ٥ ألف - ٥ (د) '١' بما يلي : "اعلان باريس وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات" .

الباب ١١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٤ - سوف تندرج الانشطة التي سيُضطلع بها في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تحت الفصل ١٠ (قضايا التنمية وسياساتها) ، البرنامج ٧ (قضايا التنمية وسياساتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ) ، البرنامج الفرعي ٣ (تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا) ، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٩١ ، وتحت الباب ١١ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) ، البرنامج ٣ (قضايا التنمية وسياساتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ) ، البرنامج الفرعي ٣ (تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا) ، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ . وترد أدناه تفاصيل الانشطة المعتمدة في الميزانية البرنامجية لعام ١٩٩١ فيما يتعلق بأقل البلدان نموا ، وكذلك تفاصيل الانشطة الجديدة التي سوف تضاف الى برنامج العمل في ضوء مشروع القرار A/C.2/45/L.57 :

البرنامج ٣ - قضايا التنمية وسياساتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

البرنامج الفرعي ٣ - تدابير خاصة لأقل البلدان نموا

٣-١ رصد واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، وتوفير المساعدة في وضع البرامج والسياسات ذات الصلة في أقل البلدان نموا في المنطقة .

الناتج :

(أ) تقديم تقرير الى اللجنة عن الاداء الاقتصادي - الاجتماعي لأقل البلدان نموا في المنطقة في اطار برنامج العمل الجديد الكبير (الربع الاول من عام ١٩٩١) .

(ب) الانشطة التنفيذية : تقديم الدعم إلى البلدان الاعضاء لأجل تحسين قدرات تخطيط المشاريع وتنفيذها في أقل البلدان نموا (١٩٩١) .

نواتج جديدة ستضاف في عام ١٩٩١ :

يضاف : (ج) رصد التقدم المحرز في التعاون الاقتصادي بين أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية في المنطقة في إطار برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات .

يضاف : (د) تقديم الخدمات الفنية إلى مجموعة الاجتماعات الرامية إلى تحسين الترتيبات التعاونية على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي .

٣-٢ دراسات متعمقة عن المشاكل التي تهم أقل البلدان نموا في المنطقة بصفة خاصة

الناتج :

(أ) منشور تقني : دراسات عن الجهود المبذولة لتعبئة المدخرات المحلية وعن احتياجات أقل البلدان نموا في المنطقة من الموارد المالية (١٩٩١) .

(ب) الانشطة التنفيذية : تقديم الدعم إلى البلدان الاعضاء من أجل تقييم الجهود المبذولة لتعبئة المدخرات المحلية في أقل البلدان نموا في المنطقة ، ومن خلال الدراسات والتدريب والحلقات الدراسية ، ومن أجل تقييم الاحتياجات من الموارد المالية اللازمة لتنمية أقل البلدان نموا في المنطقة ، وذلك من خلال الدراسات والتدريب والحلقات الدراسية .

ناتج جديد سيضاف في عام ١٩٩١ :

يضاف : (ج) دراسة متعمقة عن المشاكل الهيكلية في أقل البلدان نموا .

الباب ١٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

١٥ - سوف تندرج الانشطة التي سيضطلع بها في منطقة اللجنة الاقتصادية لافريقيا تحت الفصل ١٠ (قضايا التنمية وسياساتها) ، البرنامج ٣ (قضايا التنمية وسياساتها في افريقيا) ، البرنامج الفرعي ٣ ، (أقل البلدان نموا) ، من الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٩١ ، والباب ١٣ (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) ، البرنامج ٣ (قضايا التنمية وسياساتها في افريقيا) ، البرنامج الفرعي ٣ (أقل البلدان نموا) ، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ . وترد أدناه تفاصيل الانشطة المعتمدة في الميزانية البرنامجية لعام ١٩٩١ فيما يتعلق بأقل البلدان نموا ، وكذلك تفاصيل الانشطة الجديدة التي سوف تضاف إلى برنامج العمل في ضوء مشروع القرار A/C.2/45/L.57 :

البرنامج ٣ - قضايا التنمية وسياساتها في افريقيا

البرنامج الفرعي ٣ - أقل البلدان نموا

٣-١ تقديم الخدمات الاستشارية إلى أقل البلدان نموا

الناتج :

(أ) الانشطة التنفيذية : ايفاد بعثات استشارية إلى أقل البلدان نموا في افريقيا ، بناء على طلبها ، من أجل إعداد وتنظيم الاجتماعات واجتماعات الموائد المستديرة للمانحين في مجال إعداد المشاريع وإعداد وتقييم الخطط (بعثتان في عام ١٩٩١) .

٣-٢ استعراض الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا في افريقيا ، كل على حدة .

الناتج :

لا يوجد ناتج في عام ١٩٩١

٣-٣ تقارير مرحلية عن تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، والاستراتيجيات والسياسات الانمائية الطويلة الاجل في التسعينات لاقل البلدان نموا* .

الناتج :

(أ) تقديم الخدمات الفنية إلى اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية لاقل البلدان الافريقية نموا واجتماع المؤتمر الوزاري لاقل البلدان الافريقية نموا (الربع الثاني من عام ١٩٩١) .

(ب) تقديم تقارير إلى المؤتمر الوزاري لاقل البلدان الافريقية نموا عن تقييم نتائج مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني باقل البلدان نموا في إطار الاستراتيجيات والسياسات الانمائية الطويلة الاجل لاقل البلدان الافريقية نموا في التسعينات (الربع الثاني من عام ١٩٩١) .

نواتج جديدة ستضاف في عام ١٩٩١ :

يضاف : (ج) رصد التقدم المحرز في التعاون الاقتصادي بين أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية في المنطقة ، في سياق برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات .

يضاف : (د) تقديم الخدمات الفنية إلى مجموعة اجتماعات لتحسين الترتيبات التعاونية على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي .

٣-٤ دراسات متعمقة عن اقتصادات أقل البلدان نموا

الناتج :

تقديم تقرير إلى المؤتمر الوزاري لاقل البلدان الافريقية نموا عن سياسات التسعير الزراعي في أقل البلدان الافريقية نموا (الربع الثاني من عام ١٩٩١) .

---

* أولوية عليا .

الباب ١٥ - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)

١٦ - سوف تندرج الانشطة المتصلة بالاونكتاد تحت الفصل ١٦ (التجارة الدولية وتمويل التنمية) ، البرنامج ٦ (أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية) ، البرنامج الفرعي ١ (أقل البلدان نموا) من الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٩١ ، والباب ١٥ (الاونكتاد) البرنامج ٨ (أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ . وترد أدناه تفاصيل الانشطة المعتمدة في الميزانية البرنامجية لعام ١٩٩١ فيما يتصل بأقل البلدان نموا ، فضلا عن الانشطة الجديدة التي ستضاف الى برنامج العمل في ضوء مشروع القرار A/C.2/45/L.57 :

البرنامج ٨ - أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية

البرنامج الفرعي ١ - أقل البلدان نموا

١-١ تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا

الناتج : لا يوجد ناتج في عام ١٩٩١

١-٢ الإعداد لمؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، ١٩٩٠*

الناتج : لا يوجد ناتج في عام ١٩٩١

١-٣ متابعة مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا*

الناتج :

(أ) تقرير مقدم الى الجمعية العامة عن متابعة المؤتمر (الربع الثاني من عام (١٩٩١) ؛

(ب) منشور تقني : التقرير السنوي عن أقل البلدان نموا (الربع الثالث من عام (١٩٩١) .

---

* أولوية عليا .

يعزز الناتج الحالي (أ) لتصبح صيغته كما يلي : تقرير أقل البلدان نموا الى مجلس التجارة والتنمية ويتضمن عمليات استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات واقتراحات لضمان تنفيذه تنفيذا فعالا (الربع الاخير من عام ١٩٩١) .

نواتج جديدة ستضاف في عام ١٩٩١ :

يضاف : (ج) تقديم مساهمات فنية لعملية المتابعة والرصد التي تضطلع بها اللجان الإقليمية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي .

١-٤ تقديم مساهمات فنية إلى اجتماعات الاستعراض القطري

تعزز الخدمات الحالية المقدمة في إطار هذا العنصر من البرنامج لتصبح صيغتها كما يلي : يكفل الاشتراك في جميع اجتماعات الاستعراض القطري والمساهمات الفنية المقدمة إليها ؛ مواصلة المشاورات والتنسيق الوثيقتين مع الهيئات الدولية الاخرى المعنية - وعلى وجه الخصوص ، برنامج الامم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ؛ وستقدم المساعدة الى فرادى البلدان النامية في تقدير الاحتياجات من التعاون التقني وصياغة المشاريع والبرامج ذات الصلة .

ناتج جديد سيضاف في عام ١٩٩١ :

يضاف : (أ) تقرير مقدم الى مجلس التجارة والتنمية ، واللجان الإقليمية ، واجتماعات الاستعراض القطري ، وحكومات أقل البلدان نموا والبلدان المانحة ، ويغطي عدة أمور من بينها : الاداء الاقتصادي والاجتماعي لاقل البلدان نموا ، التقدم المحرز في مجال وضع وتنفيذ إطار لسياسة الاقتصاد الكلي ، وخطط إطار السياسات القطرية وترتيبات التنسيق على الصعيد القطري دعما لعمليات الاستعراض العالمي والقطري (الربع الثالث من عام ١٩٩١) .

١-٥ إجراء تحليل لقضايا تجارية وإنمائية محددة

الناتج :

(أ) منشورات تقنية عن : '١' تدابير الاقتصاد في تكاليف الواردات (منشور واحد ، الربع الثالث من عام ١٩٩١) ؛ '٢' دور القطاع الخاص في أقل البلدان نموا ، بما في ذلك إنشاء نظم حوافز ملائمة (منشور واحد ، الربع الاخير من عام ١٩٩١) .

(ب) يقدم دعم فني لبعثات استشارية وحلقات دراسية قصيرة الاجل (بعثة واحدة في كل ربع من عام ١٩٩١ ؛ وحلقة دراسية واحدة ، الربع الثاني من عام ١٩٩١) .

١-٦ تقييم طرائق التعاون التقني وتقديم المعونة التي تنطبق على أقل البلدان نموا وتحليل استعمال المعونة**

الناتج :

(أ) تقدّم المشورة الى أقل البلدان نموا لتحديد توافر التعاون التقني المتعدد الاطراف والثنائي من أجل تحسين قدرتها في مجال التخطيط والادارة .

ناتج جديد سيضاف في عام ١٩٩١ :

يضاف : (أ) تقرير مقدم الى مجلس التجارة والتنمية ، وحكومات أقل البلدان نموا والبلدان المانحة واجتماعات بالاستعراض القطري . ويتضمن اجراء دراسات استعراضية للمساعدة استجابة لاحتياجات وظروف أقل البلدان نموا ، وتقييم لطرائق التعاون التقني وتقديم المعونة التي تنطبق على أقل البلدان نموا (الربع الاخير من عام ١٩٩١)

١-٧ التحليل الكمي والإسقاطات الاقتصادية

الناتج :

(أ) يقدم الدعم في مجال التحليل الكمي الى جميع برامج الاونكتاد المعنية بأقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية ، والبلدان النامية الجزرية .

ناتج جديد سيضاف في عام ١٩٩١ :

يضاف : (ب) منشور تقني : بيانات أساسية عن أقل البلدان نموا (الربع الاخير من عام ١٩٩١) . وضع مؤشرات لقياس أداء أقل البلدان نموا والدعم المقدم من شركائهم في التنمية خلال العقد ، من الناحيتين النوعية والكمية (تصدر دوريا في شكل منشورات تقنية) .

** أولوية دنيا .

يضاف : (ج) الدعم المقدم الى لجنة التخطيط الإنمائي لدى استعراضها لمعايير تحديد أقل البلدان نموا (الربع الاول من عام ١٩٩١) ؛ وإلى فرادى البلدان الاقل نموا لجمع المعلومات المطلوبة كأساس لوضع مؤشرات الاداء وحفظها .

يضاف عنصران برنامجيان جديدان والنواتج المتصلة بهما لعام ١٩٩١ :

٨-١ تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لاقل البلدان نموا

الناتج :

(أ) تقرير مقدم الى مجلس التجارة والتنمية وحكومات أقل البلدان نموا والبلدان المانحة ، عن التقدم المحرز في مجال وضع وتنفيذ السياسات والتدابير من أجل تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لإدارة عملية التنمية على نحو فعال ، وزيادة مشاركة المرأة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تنمية أقل البلدان نموا (الربع الاخير من عام ١٩٩١) .

وبالإضافة الى ذلك ، تنشأ وتحفظ قاعدة بيانات عن دور المرأة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات .

٩-١ وضع وتطبيق السياسات والتدابير المتصلة بالقدرة على إدارة البيئة والموارد في أقل البلدان نموا .

الناتج :

(أ) تقرير مقدم الى مجلس التجارة والتنمية وحكومات أقل البلدان نموا والبلدان النامية ويستعرض التقدم المحرز في وضع وتطبيق التدابير الرامية الى تعزيز قدرات إدارة البيئة والموارد في أقل البلدان نموا (الربع الاخير من عام ١٩٩١) .

رابعا - احتياجات اضافية على أساس التكلفة الكاملة

١٧ - وعلى أساس الانشطة الجديدة الموجزة أعلاه ، ستكون الاحتياجات الإضافية اللازمة لعام ١٩٩١ في إطار الباب ١١ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) ، والباب ١٣ (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) ، والباب ١٥ (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية) ، على النحو التالي :

الباب ١١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٨ - ستكون الاحتياجات الإضافية اللازمة في إطار الباب ١١ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ، على النحو التالي :

(أ) موظف واحد (ف - ٥) وموظف من فئة الخدمات العامة للمساعدة في رصد التقدم المحرز في مجال التعاون بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الاخرى على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ؛ والمساعدة في خدمة اجتماعات الاستعراض القطري واجتماعات المجموعات الإقليمية لأقل البلدان نموا ، على النحو المتوخى في خطة العمل للتسعينات ؛

(ب) بالإضافة الى ذلك ، يلزم رصد مبلغ ٠٠٠ ١٠ دولار لسفر الموظفين في بعثات الى أقل البلدان نموا في المنطقة من أجل تنسيق ورصد التقدم المحرز في مجال التعاون الاقتصادي بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الاخرى في سياق برنامج العمل .

١٩ - وفيما يلي موجز للاحتياجات الاضافية تحت الباب ١١ (اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) :

(أ) المرتبات والتكاليف العامة للموظفين اللازمة لما يلي :	
'١' موظف واحد من الفئة الفنية برتبة ف - ٥	٣٠٠ ٤٣
'٣' موظف واحد من فئة الخدمات العامة	٨٠٠ ١٠
(ب) سفر الموظفين	٠٠٠ ١٠
المجموع	١٠٠ ٦٤

الباب ١٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٢٠ - تحت الباب ١٣ (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، ستكون الاحتياجات الاضافية على النحو التالي :

(أ) موظف واحد (ف - ٥) وموظف واحد من فئة الخدمات العامة للمساعدة في رصد التقدم المحرز في مجال التعاون الاقليمي ودون الاقليمي بين أقل البلدان نموا

والبلدان النامية الاخرى ؛ والمساعدة في تقديم الخدمات لاجتماعات الاستعراض القطري ومجموعة الاجتماعات الاقليمية لاقل البلدان نموا على النحو الوارد في برنامج العمل للتسعينات ؛

(ب) وبالاضافة الى ذلك ، سيلزم مبلغ ٠٠٠ ١٠ دولار لسفر الموظفين في بعثات الى أقل البلدان نموا في المنطقة لتنسيق ورصد التقدم المحرز في مجال التعاون الاقتصادي بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الاخرى في إطار برنامج العمل .

٢١ - وفيما يلي موجز للاحتياجات الاضافية تحت الباب ١٣ (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) :

(أ) المرتبات والتكاليف العامة للموظفين اللازمة لما يلي :

'١' موظف واحد من الفئة الفنية برتبة ف - ٥	١٠٠ ٥٤
'٢' موظف واحد من فئة الخدمات العامة	٠٠٠ ١١
(ب) سفر الموظفين	٠٠٠ ١٠
المجموع	١٠٠ ٧٥

الباب ١٥ - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)

٢٢ - تحت الباب ١٥ (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ -١٩٩١ ، ستكون الاحتياجات الاضافية على النحو التالي :

(أ) موظف واحد أقدم (ف - ٥) وموظف واحد (ف - ٣) ، الى جانب موظف واحد من فئة الخدمات العامة ، سيعملون في جنيف ، لتقديم الدعم الى البرنامج الخاص لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المعني بأقل البلدان نموا ولاستكمال القدرات والخبرات القائمة التي تتفق مع الحاجة الى تقييم أطر الاقتصاد الكلي والخطط ذات الصلة المتعلقة بأقل البلدان نموا . وسيتم توزيع الموظفين لدعم عملية الرصد الشامل والاعمال التحضيرية والمشاركة فيما يتعلق بتعزيز وتوسيع نطاق عملية الاستعراض القطري ، ولاسيما المساعدة في اعداد المساهمات الفنية اللازمة للجولة الاولى للاجتماعات القطرية - وهي عملية ستبدأ في عام ١٩٩١ وستمتد مسؤوليات الاونكتاد عنها على أساس منتظم وموحد تشمل جميع الاجتماعات القطرية التي ستعقد كل سنتين في أقل البلدان نموا ، بغية توفير الصلات اللازمة بين العمليات على الصعيدين الوطني

والعالمي ؛ والتنسيق والتعاون مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في الاعمال التحضيرية الفنية اللازمة لهذه الاجتماعات ؛ واستمرار التنسيق الوثيق مع اللجان الاقليمية وتقديم الدعم الفني لها في الانشطة التي تضطلع بها في مجال الرصد على الصعيدين الاقليمي ودن الاقليمي وفيما يتعلق بمجموعة اجتماعاتها ذات الصلة التي تعقد كل سنتين ؛

(ب) موظف واحد (ف - ٤) الى جانب موظف من فئة الخدمات العامة ، سيعملون في مكاتب الاونكتاد في نيويورك ؛ والعمل بالتعاون الوثيق مع مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وتقديم الدعم الى البعثات الدائمة لاقل البلدان نموا في نيويورك بشأن المسائل الفنية المتعلقة بمتابعة برنامج العمل ؛ ومساعدة هذه البعثات الدائمة في التنسيق مع المجموعات والهيئات الدولية الاخرى ؛ والمساعدة في تقديم الخدمات الى المشاورات الوزارية السنوية فيما بين أقل البلدان نموا ؛ والتشاور مع ممثلي الوكالات في نيويورك ، وحضور الاجتماعات المعقودة في نيويورك والتي تتصل برنامج العمل ، مع الاستعانة بصفة مستمرة بالنواتج الموضوعية لبرنامج مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الخاص المعني بأقل البلدان نموا وغيره من البرامج القطاعية للاونكتاد ، وتزويد البرنامج الخاص بالنواتج الناشئة عن الانشطة المذكورة أعلاه ؛

(ج) وبالاضافة الى ذلك ، سيلزم مبلغ ٠٠٠ ٢٠ دولار لسفر الموظفين في بعثات استشارية الى أقل البلدان نموا والى اللجان الاقليمية ذات الصلة وذلك في إطار متابعة برنامج العمل .

٢٣ - وفيما يلي موجز هذه الاحتياجات الاضافية تحت الباب ١٥ (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية) :

(أ)	المرتبات والتكاليف العامة للموظفين اللازمة لما يلي :	
'١'	٣ موظفين فنيين (موظف ف - ٥ وموظف ف - ٤ وموظف ف - ٣)	٤٠٠ ١٤٣ دولار
'٢'	موظفان من فئة الخدمات العامة	٧٠٠ ٦٦
(ب)	سفر الموظفين	٠٠٠ ٢٠
	المجموع	١٠٠ ٢٣٠ دولار

خامسا - امكانية الاستيعاب

٣٤ - تقدم المقترحات المذكورة أعلاه بافتراض انه سيتم تعديل العمل الجاري لبرامج الامم المتحدة لاستيعاب قدر كبير من المسؤولية المتزايدة الناشئة عن برنامج العمل في التسعينات . اما الاحتياجات الاضافية المقترحة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٠٠ ٦٤ دولار) ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا (١٠٠ ٧٥ دولار) ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (١٠٠ ٢٣٠ دولار) ، فإنها تتعلق بأنشطة جديدة ، لاسيما تلك التي سيتم البدء فيها عام ١٩٩١ ، واللازمة لتجنب التأثير عكسيا على تنفيذ الانشطة الاخرى الاساسية المطلوب الاضطلاع بها . ولا توفر الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ اعتمادات للانشطة الاضافية الوارد وصفها أعلاه ، وليس من المتوقع إمكان استيعاب التكلفة الموحدة المقدرة بمبلغ ٣٠٠ ٣٦٩ دولار في إطار الاعتمادات الحالية .

سادسا - الاحتياجات الاضافية

٣٥ - ووفقا لذلك ، فإنه في حالة اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.2/45/L.57 ، من المقدر ان تنشأ احتياجات إضافية بمبلغ ١٠٠ ٦٤ دولار تحت الباب ١١ (اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) ، ومبلغ ١٠٠ ٧٥ دولار تحت الباب ١٣ (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) ومبلغ ١٠٠ ٢٣٠ دولار تحت الباب ١٥ (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية) ، بمجموع قدره ٣٠٠ ٣٦٩ دولار لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

سابعا - صندوق الطوارئ

٣٦ - من الجدير بالذكر أنه بموجب الإجراء الذي أرسته الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٤١ والمعمول به ابتداء من فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ، أنشئ صندوق للطوارئ لكل فترة سنتين لاستيعاب النفقات الإضافية الناجمة عن ولايات تشريعية لم ترصد لها اعتمادات في الميزانية البرنامجية المقترحة . وبموجب الإجراء نفسه ، فإنه في حالة اقتراح نفقات إضافية تتجاوز الموارد المتاحة من صندوق الطوارئ ، لا يمكن تنفيذ هذه الانشطة إلا عن طريق نقل موارد من المجالات ذات الاولوية الدنيا ، أو إدخال تعديلات على الانشطة القائمة . وفي غير ذلك من الحالات ، يتعين إرجاء مثل هذه الانشطة الإضافية الى فترة سنتين قادمة . وسيقدم الى الجمعية العامة قرب نهاية دورتها الحالية بيان موحد عن جميع الآثار المترتبة على ذلك في الميزانية البرنامجية بالإضافة الى التقديرات المنقحة .

٣٧ - وقد نظر الأمين العام في إمكانية تقليص الانشطة المبرمجة تحت الباب ١٥ (الاونكتاد) ، البرنامج ٧ (التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة) لمقابلة الموارد الإضافية اللازمة لتنفيذ الانشطة المقترحة للاونكتاد . ومن ثم فإنه في حالة عدم توافر هذه الموارد من صندوق الطوارئ ، فإن الأمين العام يعتزم تقليص الانشطة الممولة من الاعتماد الوارد تحت الباب ١٥ ، البرنامج ٧ ، بغية تلبية الاحتياجات الإضافية تحت الباب ١٥ الناشئة عن اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.2/45/L.57 .

٣٨ - ولا توجد أية أنشطة من المقترح إنهاؤها أو تأجيلها أو تقليصها أو تعديلها في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ لتمويل الانشطة المقترحة في إطار الباب ١١ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) والباب ١٣ (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) . ولذلك ، فإنه في حالة عدم توافر هذه الموارد من صندوق الطوارئ ، فإنه سيتعين تأجيل هذه الانشطة كما هو منصوص عليه في المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام صندوق الطوارئ والتي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٤٢/٢١١ .

ثامنا - موجز

٣٩ - إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.2/45/L.57 ، فإنه من المقدر أنه ستلزم احتياجات إضافية تبلغ ١٠٠ ٦٤ دولار فيما يتعلق بالباب ١١ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) و ١٠٠ ٧٥ دولار فيما يتصل بالباب ١٣ (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) و ١٠٠ ٢٣٠ دولار فيما يتعلق بالباب ١٥ (الاونكتاد) ، بما يصل مجموعه الى ٣٠٠ ٣٦٩ دولار لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ . وبالإضافة الى ذلك ، سيلزم مبلغ ٧٠٠ ٨١ دولار تحت الباب ٣١ (الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) ، ستقابله زيادة بالمبلغ نفسه تحت باب الإيرادات ١ (الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية للموظفين) .

الحواشي

(١) A/45/695 .

- - - - -